من يتصارع مع من في السودان

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

من الخطأ اختزال الأزمة السياسية في السودان بين عسكريين ومدنيين، فكل فريق تخترقه الكثير من الخلافات ولا يخلو أيضا من تفاهمات مع الآخر. والحديث عن مظاهرات خرجت السبت مدعومة من عسكريين يخلّ بأهداف من انخرطوا فيها، والتركيز على أن مظاهرات الخميس المقبل مدعومة من المدنيين يحرفها عن الحقيقة.

لا يعرف الكثيرون من يتصارع مع من في السودان، وهل هو صراع على السلطة أم خلاف لضبط بوصلتها، فمظاهرات السبت ضمت طيفا واسعا من القوى السياسية المدنية وحركات مسلحة ووزراء في الحكومة الحالية التي كان العنوان الرئيسي للمظاهرات المطالبة بإقالتها بما يصب في صالح العسكريين.

التشابك بين القوى في السودان يقود إلى تشابك في المواقف الخارجية ومن الصعوبة القطع بأن كل مكون له مؤيدون أو معارضون معروفون يعملون طوال الوقت لضمان تفوقه وقمع خصومه

كيف يجتمع كل هؤلاء مع فلول من النظام السابق الذين أشارت تلميحات رئيس الحكومة عبدالله حمدوك إلى أنهم يلعبون دورا في تكسير عظامه السياسية بالخروج إلى الشارع، ويثير هذا الربط معلومات يتداولها سودانيون حول تحالف مكتوم بين الفلول والجيش، الأمر الذي يبدو بعيدا عن الخطوات التي تتبعها المؤسسة العسكرية لتقويض الفلول داخلها وخارجها والكشف عن محاولة انقلاب فاشلة لعبوا دورا في تحريكها.

إذا كان حمدوك على يقين تام بأن الفلول يخربون في السودان عبر تغلغلهم في بعض الأجهزة الأمنية، فلماذا عقد حلفاء له في قوى الحرية والتغيير لقاءات معهم؟ بل هو نفسه التقى بقيادات محسوبة على الحركة الإسلامية في وقت سابق، وبدا غير ممانع في ممارستها أنشطة سياسية كدليل على استيعابه كل القوى السودانية.

في غمرة الحملة المناهضة للمؤسسة العسكرية وضع سودانيون قياداتها في بوتقة واحدة ومصير واحد، وهم يعلمون أن بينهم خلافات وصلت إلى درجة التجاذبات على الملأ بين الجيش النظامي وقوات الدعم السريع، أي بين رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان ونائبه الفريق أول محمد حمدان دقلو.

يعلم هؤلاء أن هناك جيوشا في السودان وليس جيشا واحدا عند إضافة الفصائل المسلحة التي تحتفظ بمعداتها العسكرية في أماكن معلومة، وإضافة ما يسمى بالميليشيات المسلحة وقوات الدفاع الشعبي التي جرى تشكيلها خلال عهد الرئيس السابق عمر البشير، ولا أحد يعرف بالضبط مصيرها حتى الآن.

يدير حمدوك حكومة مكونة من موزاييك يضم مجموعة من القوى السياسية التي لها ولاءات وانتماءات مختلفة، وتحوي وزراء تم تعيينهم من قبل المؤسسة العسكرية، فمن يضمن أن إقالتها يمكن أن تأتي بتشكيل يحقق توازنا ينهي الأزمة الراهنة.

تفضي عملية الإقالة في هذه الأجواء إلى التضييق على الحكومة الجديدة وتظهرها كتابع للمؤسسة العسكرية، فتوسيع قاعدتها حق يراد به باطل. حق لمشاركة عناصر مدنية استبعدت من الحكومة السابقة. وباطل لأنها تقلص نفوذ قوى الحرية والتغيير في تشكيل ما تبقى من هياكل حوتها الوثيقة الدستورية مثل المجلس التشريعي.

يؤدي التفتيش في أطراف الأزمة إلى وجود أطراف في الأقاليم أو ما يوصف بالهامش، وجميعها لها ولاءات متغيرة ومن الصعب احتسابها على عسكريين أو مدنيين، فقد تنحاز لهؤلاء ثم تنقلب إلى جانب الفريق الآخر، ويمكن أن تقودها المصالح إلى مسك العصا من منتصفها، وتظهر انحيازا للطرفين معا، ما يعني عدم حسابها على فريق معين، خاصة أنها تضم قيادات بينها خلافات قابلة للانفجار.

تتجاهل بعض الأطراف أن هناك قوى لا تزال خارج تصنيف العسكريين والمدنيين، وتضم الحركات المسلحة التي لم توقع على اتفاق سلام نهائي مع السلطة الانتقالية، حيث تعثر مسار الحوار مع الحركة الشعبية جناح عبدالعزيز الحلو ودخل نفقا مجهولا، ولم يتحرك أصلا الحوار مع حركة تحرير السودان جناح عبدالواحد نور.

لذلك فالمعادلة القائمة حاليا على أن القوى المشاركة في السلطة أو على هامشها هي كل العناصر التي يجب مشاركتها في الحكومة يشوبها خطأ، فإعادة التشكيل لن تراعي الحركات التي لم توقع على اتفاق سلام، أو تريد تعديل مساره كما هو حاصل بشأن مسار الشرق، بالتالي أي حكومة ستواجه مأزقا عندما تحدث تغيرات جديدة.

كما أن هناك تصنيفات خارجية غير دقيقة، فالبعض يحسب مصر على المكون العسكري في السودان، بينما يضع إثيوبيا في خانة المكون المدني، في إسقاط يستثمر رواسب أزمة سد النهضة، ناهيك عن قوى إقليمية ودولية يتم تصنيفها وفقا لمخزون السودانيين عنها وتصوراتهم عن أنظمتها، وميراث من التقديرات الصماء المسبقة.

قد تُحسب غالبية الدول العربية على العسكريين باعتبارها تحكم من قبل أنظمة لا تعتد كثيرا بالقيم الديمقراطية، والعكس في حالة الدول الغربية بحسبانها تؤمن بدور المجتمع المدني وأهمية باب الحريات ولها مواقف واضحة في هذا الإطار، وتضاف إلى ذلك الجهات الداعمة لتيار الإسلام السياسي ولا تريد إعدامه في السودان.

ما يستحق الإشارة إليه هنا أن المسألة ليست بالسطحية على الصعيد الخارجي والتقسيمات المتداولة، ولن تخوض دولة عربية حربا أو تحرم السودان من مساعداتها لأجل انتصار المكون العسكري وما يتبناه من قناعات يراها البعض خشنة ومضرة بمستقبل البلاد، ولن تتورط دولة غربية في مساندة المكون المدني دعما لقيم حقوق الإنسان والديمقراطية أو توفر له مساعدات مادية تسهم في عبور الأزمة الاقتصادية.

يقود التشابك بين القوى المختلفة إلى تشابك في المواقف الخارجية وغموض في الحدود الفاصلة بينها، ومن الصعوبة القطع بأن كل مكون له مؤيدون أو معارضون معروفون يعملون طوال الوقت لضمان تفوقه وقمع خصومه، لأن كل طرف يملك من الخيوط ما يمكنه من الانفتاح على الجميع، وكل دولة تسعى للحفاظ على مصالحها مع السودان لن تقع في خطأ تصنيف مع من وضد من.

يرخي البعد الخارجي بظلاله على الكثير من الأزمات بما يحد أو يزيد من قدرة كل طرف، لكن عند حد معين لا تصلح هذه القاعدة لتطبيقها في السودان، فإذا كانت الدولة مهددة بعدم الأمن والاستقرار في حالة صعود المكون المدني ونظيره العسكري الوحيد القادر على منع التدهور سيكون الانحياز إليه سافرا من قبل بعض القوى.

تحاول قوى غربية عدم الوصول إلى هذا الخيار وتستخدم في خطابها مساحة جيدة من الليونة لإيجاد قواسم مشتركة بين الجانبين، فواقع السودان المعقد لا تصلح معه تصنيفات تقليدية من نوعية مع أو ضد، ومحاولة إنقاذه تتطلب حكمة ورشادة سياسية، ففي الوقت الذي يستشعر فيه مكون أنه أقوى من الآخر داخليا وخارجيا سوف ينقض عليه ويبطش به من دون حساب لما يمكن أن يسفر عنه من عواقب.

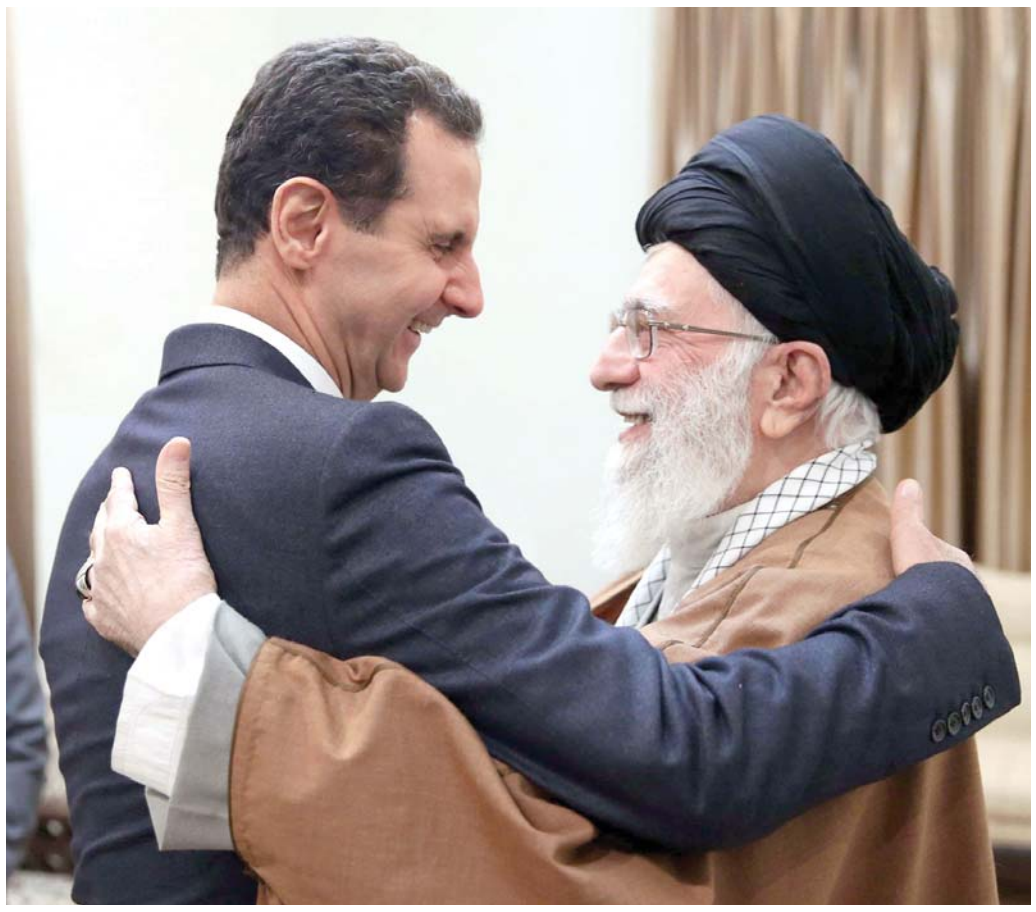

إخراج إيران من سوريا

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

تتردّد بين حين وآخر أنباء عن تقليص إيران وجودها العسكري في سوريا. مثل هذا الأمر ليس واردا لسبب يعود إلى أنّ سوريا باتت، في ضوء وضع "الجمهوريّة الإسلاميّة" يدها عليها، جزءا لا يتجزّأ من المشروع التوسّعي الإيراني. ربط النظام في إيران مصيره بهذا المشروع واستمراره. هذا يعني، بكل بساطة، أنّ أي تراجع إيراني، أكان في العراق أو سوريا أو لبنان أو اليمن سيكون له تأثيره المباشر عليه.

من هذا المنطلق، ليس في وارد إيران تنفيذ أيّ انسحاب من سوريا. في حال أجرت مثل هذا الانسحاب، سيكون طابعه تكتيكيا وشكليّا وليس استراتيجيا. لا تستطيع إيران "الجمهوريّة الإسلاميّة" تغيير طبيعتها وجلدها. أي تغيير سيعني تغييرا في تركيبة نظام قام أصلا على مبدأ "تصدير الثورة" من منطلق مذهبي ولا شيء آخر.

كانت للمشروع الإيراني انطلاقة جديدة وقويّة في العام 2003 مع الاحتلال الأميركي للعراق وتسليمه إلى "الجمهوريّة الإسلاميّة" على صحن من فضّة. ليس ما يدعو إيران إلى أيّ تراجع في سوريا في ضوء المعطيات القائمة على الأرض، خصوصا أنّ لا وجود لسياسة روسيّة واضحة في سوريا باستثناء تأنيب بشّار الأسد بين حين وآخر من جهة وتلبية المطالب الإيرانيّة من جهة أخرى. أما بالنسبة إلى الضربات الإسرائيلية، يبدو واضحا أنّ في استطاعة إيران تحمّلها، خصوصا أنّ معظم الضحايا من غير الإيرانيين. من لبنانيين وعراقيين وأفغان وباكستانيين وجنسيات أخرى.

لا تستطيع إيران التخلي عن وجودها، المباشر وغير المباشر، في سوريا بأي شكل بعدما ربط النظام فيها مصيره بمشروعه التوسّعي واستمرار هذا المشروع. لم تستثمر إيران كلّ هذه المليارات من الدولارات في سوريا كي يأتي يوم تنظّم فيه انسحابا منها بطريقة تستجيب للرغبات الروسيّة أو غير الروسيّة.

بكلام أوضح، إنّ الوجود الإيراني في سوريا أكثر تعقيدا مما يعتقد. أكثر من ذلك، إنّ القدرة الروسيّة على التأثير في القرار الإيراني في سوريا محدودة إلى حد كبير. ما يتبيّن، مع مرور الوقت، أنّ التعاون الروسي – الإيراني أكثر عمقا مما يعتقد وأن بين موسكو وطهران نقاط التقاء كثيرة يصعب إحصاء عددها... على الرغم من وجود تباينات تخرج إلى العلن بين حين وآخر.

ما يمكنه المساعدة في استيعاب ما يدور في سوريا حاليا، المراحل التي مرّت بها الثورة الشعبية التي انطلقت في العام 2011 في مواجهة نظام أقلّوي يستمرّ في قمع الشعب السوري منذ خريف العام 1970، تاريخ وصول حافظ الأسد إلى السلطة وتفرّده بها بعدما أزاح منافسه العلوي صلاح جديد.

لم تضيع إيران دقيقة واحدة كي تبادر إلى المشاركة في الحرب التي يشنها النظام على شعبه. باشرت في التدخل المباشر ثم أدخلت ميليشيا "حزب الله" في تلك الحرب تحت شعار حماية الأماكن المقدّسة الشيعيّة في الأراضي السوريّة، خصوصا في محيط دمشق حيث مقام السيّدة زينب.

لم يترك النظام الإيراني مجالا لأي تردّد في حماية النظام السوري. هناك وحدة حال بين الجانبين. لا يمكن للنظام الإيراني تجاهل أن حافظ الأسد كان وراء دخول طلائع "الحرس الثوري" إلى منطقة بعلبك اللبنانيّة في العام 1982 بحجة مقاومة إسرائيل التي اجتاحت لبنان صيف ذلك العام. كذلك، لا يمكن للنظام الإيراني تناسي أنّ النظام السوري، هو النظام العربي الوحيد إضافة إلى نظام معمّر القذّافي، الذي وقف معه في الحرب العراقيّة – الإيرانيّة التي استمرت بين 1980 و1988. يمكن الخوض في تفاصيل كثيرة تكشف عمق العلاقة ذات الطابع المذهبي، أساسا، بين النظام السوري من جهة والنظام الإيراني من جهة أخرى. لكن اللافت أنّ هذه العلاقة تعززت مع وراثة بشّار الأسد لوالده في العام 2000، وصولا إلى الشراكة التي قامت بين النظامين في التحضير لاغتيال رفيق الحريري ورفاقه في الرابع عشر من شباط – فبراير 2005.

لم يذهب الإيرانيون وأتباعهم من ميليشيات مذهبيّة إلى سوريا للخروج منها، خصوصا بعدما استطاعت إيران تهجير أكبر عدد من السوريين من أرضهم. لم تكتف إيران بدعم النظام السوري بمليارات الدولارات. قامت في الوقت ذاته بتغيير طبيعة مناطق سورية معيّنة من منطلق مذهبي. صارت جزءا من التركيبة السوريّة الجديدة الهادفة إلى تقليص عدد السنّة في سوريا والخلاص من أكبر عدد من المسيحيين حين تدعو الحاجة إلى ذلك.

في ظلّ كلّ ما حصل، كانت روسيا في كل وقت مجرّد شاهد زور. استعين بها من أجل إنقاذ النظام في كلّ مرة ظهرت حاجة إلى ذلك. تدخل الرئيس فلاديمير بوتين صيف العام 2013 مع باراك أوباما لتفادي ضربة عسكريّة أميركية لبشّار الأسد بعد استخدامه السلاح الكيمياوي لقتل السوريين في غوطة دمشق. وفي أيلول – سبتمبر 2015، دخلت روسيا مباشرة في الحرب على الشعب السوري عبر القاعدة الجويّة في حميميم قرب اللاذقيّة. قبل ذلك، ذهب قاسم سليماني قائد "فيلق القدس" في "الحرس الثوري" الإيراني إلى موسكو لإقناع روسيا بالدخول في الحرب بعدما بات الساحل السوري كلّه مهدّدا...

لا شكّ أن روسيا تراعي إسرائيل في كلّ ما تقوم به. لا يستطيع بوتين تجاهل اللوبي الإسرائيلي في بلده. لكنّ ثمّة اعتبارات كثيرة تجعل صعبا الاستخفاف بعمق العلاقات الإيرانية – الروسية ومدى التنسيق بين الجانبين منذ قيام "الثورة الإسلاميّة" في العام 1979. لا تستطيع روسيا تجاهل حجم الاستثمار الإيراني في سوريا. لا تستطيع بأيّ شكل تجاهل أن إيران لا تستطيع التراجع في سوريا نظرا إلى أن ذلك ستكون له انعكاسات على موقعها في سوريا ولبنان حيث "حزب الله".

السؤال في نهاية المطاف ما الذي سيترتب على إصرار إيران على البقاء في سوريا. هل تستطيع إسرائيل أن تفعل شيئا أم تكتفي بالضربات التي توجهها بين حين وآخر إلى مواقع إيرانيّة؟ إضافة إلى ذلك، هل ينجح الأردن الذي لديه مصلحة في بقاء الميليشيات المذهبيّة التابعة لإيران بعيدة عن حدوده في رهانه على وجود هامش ما من الحريّة، وإن في الحدّ الأدنى، لدى النظام السوري، تجاه "الجمهوريّة الإسلامية"؟

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk